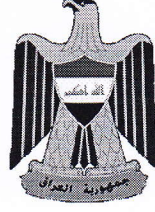


كوٲمارى عىراق

داد كاى بالآى ئىتتىجادى



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمى وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتى:-

المدعى : (أ.ع.م.ن).

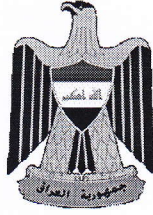
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب العراقى - إضافة لوظيفته.

#### الادعاء:

ادعى وكيل المدعى أمام محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى المرقمة ٦٨٦/ق/٢٠١٥ بأن مجلس النواب العراقى قرر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٨ إقالة موكله من منصبه باعتباره محافظاً لمحافظه نينوى وحيث أن قرار مجلس النواب جاء مخالفاً للقانون فإنه طلب فى عريضة دعواه من محكمة القضاء الإدارى الحكم بإلغاء وإبطال وفسخ قرار إقالة موكله من منصبه مع تحميله إضافة لوظيفته الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة . وخلال جلسة المرافعة المؤرخة (٢٠١٥/٧/٦) قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا بالأكثرية للنظر فيها وفقاً لاختصاصها وعينت يوم (٢٠١٥/٧/١٣) موعداً للمرافعة أمام هذه المحكمة وتم تبليغ وكلى الطرفين بموعد المرافعة ولدى ورودها إلى

كو٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

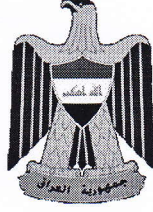
العدد: ٧٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

المحكمة الاتحادية العليا بموجب كتاب محكمة القضاء الإداري المرقم (٦٨٦/ق/٢٠١٥) في ٢٠١٥/٧/٧ سجلت الدعوى لديها بالعدد (٧٠/اتحادية/٢٠١٥) ووضع قرار الإحالة آنفاً موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت إلى القرار الآتي:

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من محكمة الاتحادية العليا وجد أن محكمة القضاء الإداري في جلسة المرافعة المؤرخة (٢٠١٥/٧/٦) قررت إحالة الدعوى المرقمة (٦٨٦/ق/٢٠١٥) إلى هذه المحكمة بالأكثرية للنظر فيها بدعوى أنها غير مختصة بنظرها وأن المحكمة الاتحادية العليا هي المختصة بنظرها لأن النزاع محل الدعوى محصور بين حكومة مركزية وحكومة محلية لذا فإن الدعوى تدخل ضمن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا وفقاً لاختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣/رابعاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن الدعوى مقامة من قبل المدعي (أ.ع.ن) على رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته دون ملاحظة المادة (٢) من القانون المرقم (١٥) لسنة ٢٠١٥ قانون التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ قد قررت إلغاء الفقرتين (٤) و (٥) من البند (ثامناً) من المادة (٧) من نفس القانون وحلت محلها ما يلي: (٤) - للمحافظ أن يطعن بقرار الإقالة لدى محكمة القضاء الإداري

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

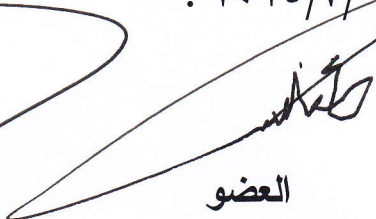


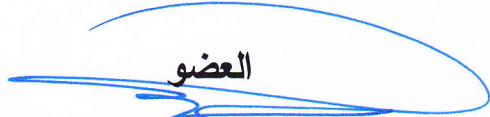
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا


العدد: ٧٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

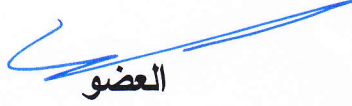
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه به) وعليه يكون إحالة الدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا قد تم خلافاً لأحكام النص القانوني آنفاً. وبناء عليه يكون قرار إحالة الدعوى إلى هذه المحكمة قد جانب الصواب وخالف النصوص القانونية المتقدم ذكرها لذا تقرر إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأن الدعوى وصدور القرار بالاتفاق باتاً في ١٣/٧/٢٠١٥ .


  
الرئيس  
مدحت المحمود


  
العضو  
فاروق محمد السامي


  
العضو  
جعفر ناصر حسين

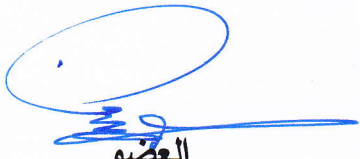
  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندی

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين أبو التمن

